الفصل الأول

(تعريف التنمية وأبعادها)

- أولاً: تعريف التنمية.
- ثانيًا: أبعاد التنمية.
- ثالثًا: تنمية المجتمع المحلي.
- رابعًا: التنمية الريفية.
- خامسًا: التنمية الزراعية.

obeikandl.com

obeikandl.com

مدخـل :

ليست التنمية هدفًا في حد ذاتها وإنما هي أسلوب أو طريقة لتحقيق أهداف تحددها احتياجات المجتمع وبالرغم من أنه قد يصعب على المرء تحديد أو تعيين أهداف بذاتها على اعتبار كونها الأهداف المنشودة للتنمية فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه خطط التنمية في المقام الأول محاولة رفع مستوى المعيشة الأمثل لعناصر الإنتاج بسرعة أكبر من سرعة الزيادة السكانية[1].

أولا: تعريف التنمية :

يعتبر مفهوم التنمية حديثا في ظهوره لأنه استعمل في بداية الخمسينات وكان له معنى جزئيًا وكان يستعمل (التنمية الريفية) مما يعني الاهتمام بمشاكل الريف واللحاق بالحضر وبالذات في الدول غير الأوربية الصناعية.

ولكن في السنوات الأخيرة صارت كلمة تنمية تعني المجتمع ككل في دولة ما. وهذا المفهوم ارتبط بمصطلحات أخرى يمكن أن تكون جزء من عملية التنمية وليس مرادفًا لها مثل التحديث *Moderisation* أو التغريب *Westerniration* أو التصنيع *Industrielisation*.

ولكن كل هذه المصطلحات تكاد تصب في النهاية في مجرى واحد فهي تعني نقل المجتمعات التقليدية إلى مستوى معين يجعلها قادرة على التوجيه نحو تحقيق النموذج الغربي في بلادها ويشمل ذلك الشكل الاقتصادي أي التصنيع وعلاقات إنتاج رأسمالية وقيم ومنافسة الربح والشكل السياسي، أي نظام الحكم الأوربي

الغربي برلمانيات ودساتير وفصل السلطات وإدارة تعتبر تقليدًا لما هو موجود ويمكن أن تعرف التنمية على أنها :(بناء الإنسان في مجتمع معين بتحريره من الخوف والحاجة) [٢].

والتنمية تحسين الحياة المعيشية للأفراد ليكونوا في مستوى أفضل بمعنى تنمية المجتمع هي عمليات متكاملة من البرامج والخطط بغرض تحقيق أهداف منشودة للنهوض بالمجتمع وتحسين معيشته ويتوقف ذلك على مدى مساهمة الجهود المبذولة من أفراد المجتمع أنفسهم من ناحية ومدى رغبتهم وتصميمهم تجاه تحسين قيمهم واتجاهاتهم الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى[٣].

وهناك اختلاف جوهري بين مصطلحي النمو والتنمية وذلك أن النمو *Growth* يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة في حين أن التنمية *Development* تعبر عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن[٤].

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها تنمية المجتمع وتعزيز الجهود الأهلية في المجتمع المحلي، وربط هذا الجهود بالنشاط الحكومي وذلك بغرض تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع مع مراعاة أن تكون خطة الإصلاح بهذا المجتمع المحلي على درجة ملحوظة من الانسجام مع خطة الإصلاح في الدولة[٥].

ومشروعات تنمية المجتمع المحلي، هي اللبنات التي تبني بها التنمية ولقد كان التركيز على الماضي على مشروعات الصناعات الثقيلة وتحديث المدن الكبرى

على حساب الطبقات الفقيرة الكادحة وسكان المناطق العشوائية والريف وأدى هذا التركيز بخاصة في المشروعات كثيفة رأس المال وقليلة الكثافة في العمالة إلى زيادة معدلات البطالة وارتفاع تكاليف الحياة[٦].

والتنمية تعني زيادة سريعة في إنتاج المجتمع نتيجة لميكنة الزراعة وأن قلة الإنتاج هو نتيجة لاستعمال الأدوات البدائية في الزراعة وعدم وجود أو نقص السماد والافتقار إلى الآلات مع وجود نسبة عالية للاستهلاك ولكن هناك عدة متطلبات للتنمية يجب أخذها في الحسبان وهي التربية ومحو الأمية والتدريب والتعليم وتحسين الصحة ووجود التسهيلات المعيشية وتعد كل هذه المتطلبات التي ذكرت أساسية في تمكين أي دولة من استخدام مواردها البشرية استخدامًا كاملاً[٧].

وركز الفكر التنموي في مراحله الأولى على التنمية الاقتصادية باعتبار أن زيادة الدخل هي الكفيلة بتحقيق جوانب التنمية الأخرى إلاَّ أن تجارب التنمية في شعوب العالم المختلفة دلت على أن المدخل الاقتصادي ليس هو المدخل الصحيح للتنمية فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلاَّ إذا توافرت لها الأيدي العاملة القادرة المدربة والتي تمتلك إلى جانب الصحة القدرة على اكتساب المعرفة واستخدامها لإدارة العجلة الاقتصادية بنجاح ثم أن كفاءة الإنتاج لابد أن تصاحبها عدالة في التوزيع تضمن للقوى العاملة القدر المناسب من الدخل للحصول على المنتجات حتى تدور عملية الإنتاج الذي يتوقف على التوزيع ومن هذا يتبلور المدخل الثاني للتنمية وهو المدخل الاجتماعي الذي يعني بصحة الإنسان وتعليمه وتدريبه وتوفير أكبر قدر يمكن إتاحته له من عدالة توزيع الدخل[٨].

ويختلف اصطلاح التنمية *Development* عن التقدم *Growth* في الفكر والتطبيق الاقتصادي فبينما ينحصر النمو والتقدم أساسا في الزيادة الكمية والحقيقية في الدخل القومي أو الدخل الفردي ويستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة على مفهوم أشمل يتضمن الزيادة الكمية في الدخل والتغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعن تقدير مستوى التنمية الذي حققته الدول العربية يحسن أن نستخدم اصطلاح التنمية خاصة وأن الهدف الرئيسي للأمة العربية هو إحداث تغيرات هيكلية في البنيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي(٩).

والنمو غالبًا ما يحدث عن طريق التطور البطئ و التمول التدريجي، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية (bigbush) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم وعندما تنمو الظواهر أو الأشياء فإنها تتغير خلال عملية النمو إلا أن التغير عن النمو ليس إلاَّ قدرًا ضئيلاً لا يعتد به إذا قورن بالتغير الناتج عن التنمية فإنه غالبا ما يكون تغييرا كبيرا يمكن القول بأنه أقرب إلى التغير الكيفي فيه إلى التغير الكمي أي أنه يتسم بالعمق والجذرية والسرعة الفجائية والنمو عملية تلقائية تحدث غير تدخل الإنسان أما التنمية كلفظ عربي فلا يشير إلى النمو التلقائي وإنما يشير إلى النمو المتعمد(١٠).

والتنمية الشاملة هي أهم وأخطر القضايا خاصة في أقاليم مصر التي عانت سنوات طويلة من الإهمال وتتطلع الآن ومع بشائر القرن الحادي والعشرين نحو تحقيق التنمية الشاملة على أرضها بما يحقق الأمن والأمان والرخاء لجموع

المواطنين في القرى والمدن والنجوع البعيدة عن العاصمة وأضوائها ومراكز التأثير فيها[١١].

والتغير الحضاري لمجتمع الفلاحين لن يتحقق إلاَّ إذا آمن الفلاحون بذلك وعملوا له ولا يمكن أن يفرض عليهم ومن غير هذا ستظل خطوات التقدم والارتقاء بطيئة ثقيلة بينما العالم يسرع ويجتهد لتحقيق حياة أرقى وأفضل فالأساس الأول للتنمية هو استجابة أبناء القرية أنفسهم وعزمهم بإيمان صادق واجتهاد على رفع مستواهم الحضاري وتنمية مواردهم وقبول الأفكار الجديدة التي تدعو إلى تطوير نمط الحياة[١٢].

لقد كثرت الكتابات وتعددت في مجالات التنمية سواء الشاملة والاقتصادية على وجه التحديد ودار جدل بل وصخب كبير حول مضمونها وتحديد مفهومها على وجه الدقة ولذا لم يكن من المستغرب أن تظهر مصطلحات عديدة ترتبط بالمعنى أو تقترب منه أو تعبر عنه تعبيرًا دقيقا محددًا فطالعتنا المصطلحات التالية. النمو *Growth* التقدم *Pragrers* والتغريب *Westernization* والتحديث *Modernization* والتنمية *Development* وواقع الأمر أن المصطلح الخاص بالتنمية الاقتصادية *Economic Development* هو محور اهتمامنا بتصرف إلى مجتمع يسعى لتحقيق أهداف مقدرة سلفًا [١٣].

والمقصود بعملية التنمية هو تنمية الطاقات الفنية التكنولوجية والاقتصادية والإدارية لبلد ما أو لقطر من الأقطار وذلك بتنظيم النشاط ليكون نشاطًا مهنيًا منظما ويجب على هذه الأقطار الخاصة أن تبدأ بنشاطها بالتخلص من حالة البلاد الذهنية مما يعتبر أمرًا مستحبًا ومطلبًا اجتماعيًا وثقافيًا[١٤].

ومما لا شك فيه أن كل دولة من دول العالم تسعى إلى مضاعفة معدلات التنمية فيها ولا تختلف في هذا دولة كبيرا أو صغيرة متقدمة أو نامية ذلك أنه كلما زاد النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها كلما ارتفع مستوى معيشة أبنائها وكلما تبوأت مكانة أكبر بين دول العالم والتنمية الاجتماعية ترتبط بتطور البناء الاجتماعي في الدولة ويتغيره إلى الأحسن بما يؤدي إلى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة المعقدة في كافة أنشطتها.

وفي عام ١٩٨٦، ٤ ديسمبر أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بإعلان (الحق في التنمية) تضمن الجوانب النظرية والمفاهيم التي يتعين الالتزام بها عند أعمال وتنفيذ هذا الحق وتضمن أيضا التأكيد على ربط التنمية بالديمقراطية والمشاركة الشعبية وشمول التنمية لكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا يكاد يخلو مجتمع محلي أو وطني أو إقليمي، أو دولي من الحديث يوميا في موضوع التنمية لكن الجميع ينظر إليها ويتعامل معها من رؤيته الخاصة. ويترتب على ذلك وضع مفاهيم مختلفة بل متباينة أيضًا[١٥].

ومن المفيد توضيح الوجه الجديد بغية التحديد الأفضل لدور وأولوية التحرك فالتنمية هي المفهوم الرئيسي الذي تتجمع حوله ومن أجله أغلب الأنشطة الإنسانية.

ويمكن أن نميز بين بعدين للتنمية على الأقل حركة (أو عملية التنمية وغاية التنمية) وإذا اعتبرنا حركة أو عملية التنمية هي المجهود الذي يستهدف تحديث وتقويم الإمكانيات الفنية والطاقات الإنتاجية لبلد ما أو لشخص ما فإن التنمية ليست أساسا لنقل الموارد من دولة إلى أخرى مثال ذلك المساعدات الدولية أو من

قطاع جغرافي اقتصادي إلى آخر مثال ذلك تمويل قطاع حضري بواسطة قطاع ريفي أو العكس.

فالتنمية إذن تحريك الموارد القومية التي كثيرًا ما توجد بوفرة في البلاد التي في طور النمو(١٦).

ويأخذ مصطلح التنمية معاني متعددة تختلف باختلاف التخصص الذي يحدده وباختلاف المنظور الذي تتناوله من خلاله.

فيعتبر مفهوم التنمية *Development* من الألفاظ التي شاع استخدامها بكثرة في الآونة الأخيرة وبالرغم من ذلك فمازال اللفظ يكتنفه الغموض والإبهام وظهرت اتجاهات عديدة ومتنوعة تعالج هذا الموضوع فقد تناوله بعض المفكرين الأمريكيين من زاوية تغلب عليها النظرية ويرونه أنه التغير الاجتماعي (*Social change*) الذي تقدم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي (*Social system*) بهدف تطور وتحسين أحوال الناس وتوفير الخير الاجتماعي ***Social wall Being*** لهم (١٧).

ويقول ألبرت مايرل (*Albert Mayer*) الخبير الأمريكي في تخطيط المدن، أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية وبدونها يصبح البرنامج التنموي *Development Programe* عقيما لا جدوى فيه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسًا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين.

ونقصد بالتنمية مجموع ظواهر التغيير الثقافي الدينامي الراعي والموجه وهو لب عملية التنمية وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة

أو جامدة نسبيا فيها وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها والتخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر ويمكننا أن نميز ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية **نحددها فيما يلي**[١٨]:

المستوى الأول: هو المستوى التكنولوجي ويتمثل في تغيير أساليب الإنتاج الفعلي والنقل والاتصال والتوزيع وذلك بهدف الوصول إلى علاقة أكثر ملائمة بين التكلفة والعائد.

المستوى الثاني: هو المستوى الاقتصادي ويتمثل في التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة في مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.

المستوى الثالث: هو المستوى الاجتماعي، وهو متشعب بدوره **إلى النقاط الفرعية الثلاث التالية**:

أ - تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسئولية والتغيرات التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه.

ب - **الحراك الأفقي**: أو الجغرافي أي المكان الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان آخر.

جـ - **الحراك الرأسي**: أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى أعلى أو أسفل السلم الاجتماعي.

وعلى ذلك فإن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إحداث تغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وإقامة بناء اقتصادي واجتماعي يحقق أكبر قدر ممكن من إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد ذلك أن للتنمية جناحين لا يمكن أن ينطلق بإحداهما دون الأخرى هما التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وإذا كانت التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الناتج القومي فإن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق تقدم الإنسان ورفاهيته وكل هذان الجناحان يكمل الآخر لدرجة أن التنمية في التعريف الحديث لها هي (كل متكامل) لا يصح عزل أي من مكونيها عن الآخر[١٩].

بدأت قضية التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضع للاهتمام خاصة بعد حصول الدول النامية على استقلالها فلقد وجدت هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات بالغة الصعوبة بعضها يتصل بالنظام الدولي الجديد والآخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التي ورثتها هذه الدول ولقد زاد هذا الموقف صعوبة ذلك التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى.

ويفضل هذه الاهتمامات المتنوعة ظهر مفهوم التنمية بوصف أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم فالبعض يذهب إلى أن التنمية هي عملية (تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث[٢٠].

والتنمية مهمة جدًا لدرجة أنها تستخدم كأفضل الطرق لترتيب الدول إلى متقدمة ونامية كما أن القسم الجغرافي إلى شرف وغرب وحتى شمال وجنوب ليس دالاً على التنمية.

وكلمة التنمية لا تعني بها التنمية الاقتصادية وحدها وهناك بعض الدول الغنية التي تنظر إلى التنمية من هذه الزاوية الاقتصادية ولكن الأكثر أهمية التنمية الاجتماعية والثقافية كما أن التغير في نظام الحياة وعمليات الإنتاج كتنمية ذات تأثيرات فقيرة في تلبية احتياجات البشر وتحسين مستوى المعيشة وفي نفس الوقت هذا التغير يكون مضر بالنسبة للإنسان والبيئة [٢١].

وليس من الإنصاف أن يتم تقييم عملية التنمية في الدول الغنية والمتقدمة والدول الفقيرة النامية حسب مستواها المالي فقط ولكن هذا التقييم يجب أن يخضع لمعيار العلاقات الإنسانية والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها المجتمع لأفراده.

والمجتمع النامي هو المجتمع الذي يفتقر للديناميكية الإنتاجية حتى لو كان يتمتع بقدرات اقتصادية.

والمجتمع المصري مجتمع ديناميكي وهذا يرجع إلى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي كان يعاني منها قبل نهضته الأخيرة وقبل إعادة تنظيم هياكله لاستيعاب التقنيات الحديثة التي تتسم بسرعة التغيير فالمواطن المصري يجب أن يلاحق معدلات التغيير والتطور في المجتمع[٢٢] .

وتمثل التنمية في الوقت الراهن مصطلح الحكومات والشعوب فقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها وبخاصة

عندما وضعت أدبيات التنمية ما يسمى بالبلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية في الأولى وقصورها في الثانية.

والتنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه ويمكنها كدراسة بدأت منذ الرواد السوسيولوجيين الأوربيين الذين حاولوا وصف وتشخيص انعكاسات قيام الثورتين الصناعية والفرنسية على مجتمعاتهم وإبرازها والقضاء على النظام الإقطاعي وبروز النظام الرأسمالي [٢٣].

ولكي تحقق التنمية لابد من تعبئة الموارد القومية والحصول منها على أفضل ناتج قومي ممكن عن طريق أفضل استخدام لهذه الموارد والنظرة العلمية الصحيحة لمفهوم التنمية اتسعت دائرتها إلى مفهوم التنمية الشاملة والمتكاملة التي لا تقتصر على جانب واحد من جوانب التنمية ولا تقف عند حد النظرة الجزئية المبتسرة وتبرز أهمية المشاركة الديمقراطية في وضع خطة التنمية باعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية في وقت واحد وبدون مشاركة واعية من الإنسان في وضع الخطة ومناقشتها ومراقبتها ومتابعتها يضيع الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف فالهدف هو الإنسان أولاً وأخيرًا [٢٤].

ثانيا: أبعاد التنمية:

هناك العديد من الأبعاد بالنسبة للتنمية وركزنا على البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي نظرًا لأهميتهم في مواكبة خطط التنمية.

١ – البعد الاقتصادي:

لم يكن الجزء الغالب من ازدهار الأنشطة الاقتصادية خلال السبعينات نتيجة لتخطيط إستراتيجية للتصنيع وتحديث الاقتصاد المصري بل أن الجزء الغالب من النمو الذي تحقق كان يتجه لأنشطة أولية بخلاف الزراعة مثل استخراج النفط والآثار التاريخية السياحية وبعض مزايا الموقع الجغرافي (قناة السويس)، وتشير دراسة الأرقام أن متوسط معدل النمو الذي سجل خلال السبعينات (٩٪ تقريبا) ينخفض إلى (٧٪) إذا استبعدنا الدخل من البترول وقناة السويس، كما ينخفض إلى (٦٪) إذا استبعدنا قطاع التجارة أما الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة فقد نما فقط بمعدل (٦ر١٪ تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٥ – ١٠٧٩ وخلال نفس الفترة لم يتجاوز معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية (٥٪) في المتوسط سنويا يستنتج من ذلك أن حوالي (٤٠٪) من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لم يكن نتيجة لتوسع الطاقة الإنتاجية ومن ثم فإن إسهامها في خلق فرص العمل كان محدودا للغاية.

ويرى البعض أن جوهر التنمية الاقتصادية هو زيادة سريعة في القوة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع وإن نظريات التنمية متفقة في ذلك ويركز رجال الاقتصاد انتباههم وكذلك المختصين على كيفية إدارة الموارد بما يكفل حسن الاستثمار في ذلك الجزء الإنتاجي في المجتمع وحتمية استثمار رأس المال بحيث يولد مزيدًا

من رأس المال وعلى ذلك فإن المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية هو ادخار واستثمار في الإنتاجية.

وقد يحتاج الأمر إلى توضيح الفرق بين مفهوم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث أن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي.

وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن مفهومه لا يتضمن الكثير من زيادة الناتج القومي أو قد يتضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فإن مفهومها أوسع من ذلك الخاص بالنمو فبالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر فإنها تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات فنون الإنتاج وغالبا أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة[٢٥].

والتنمية الاقتصادية تهتم بزيادة الدخل القومي في إطار خطة قومية تتولاها الحكومة أما عن طريق وزارتها المعنية ومؤسساتها المتخصصة أو أجهزتها العلمية والاقتصادية المتنوعة في مجال تخصصها وفي إطار ما يسند إليها من أعمال طبقًا للخطة العامة للدولة وتقوم هذه الأجهزة المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية بتوفير رءوس الأموال المطلوبة فضلاً عن إعداد العاملين في هذا المجال ومن هذا المنظور فالتنمية الاقتصادية هي مجموعة من الجهود المبذولة بغرض زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات الدخل القومي للمجتمع وتهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع بمزيد من السلع والخدمات والزيادة المستمرة في الدخل القومي وارتفاع نصيب

الدخل القومي للفرد والمجتمع ويتطلب ذلك التوسع في عمليات التنمية الزراعية والصناعية لتحقيق الهدف المنشود لعملية التنمية الاقتصادية وهو النمو المتوازن بين السلع والخدمات[٢٦].

وقد أسهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع إطار دولي للتعاون من أجل التنمية فقد أشار قرار الجمعية العامة ٤٧ و ١٨١ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ بشأن خطة التنمية إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية وغيره من البرامج والاتفاقيات والمعاهدات المختلفة المعتمدة بتوافق الآراء لاسيما جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية ذلك أن قرارات هذا المؤتمر لم تصدر إلا بعد أن جذبت انتباه العالم إلى الحاجة الماسة لوقف المزيد من التدهور في البيئة وإلى الأهمية التصدي لتحقيق تنمية مستديمة وسليمة بيئيًا [٢٧].

والتنمية الاقتصادية هي قطب الرحى في التنمية الشاملة وأساس تعريفنا للتنمية بأنها زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات يعكس أهمية وضرورة الاقتصاد كعصب للتنمية الشاملة وعمودها الفقري في نفس الوقت.

والتنمية الاقتصادية على حد تعبير الدكتور/ عمرو محي الدين هي ثورة العالم الثالث ضد الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة ولقد ظفرت الملكية الاقتصادية خلال النصف الثالث من هذا القرن العشرين بالعديد من الكتابات الاقتصادية حول التنمية وكأن أساتذة الاقتصاد قد اكتشفوا فجأة حقلاً جديدًا يصولون فيه ويجولون ولكن حقيقة الأمر أن العالم الثالث ومشكلاته الاقتصادية التي لا نعيش

بعيدا عنها وعن ظروفه الاجتماعية والثقافية جعل الموضوع ساخنا ولقد طرح المفكرون الاقتصاديون الغربيون حلولا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها التنمية في العالم الثالث ولكنهم مقيدون في حلولهم وأفكارهم بالإطار النظري التقليدي للفكر الاقتصادي الرأسمالي[٢٨] .

٢ - البعد الإجتماعي للتنمية:

يرى الاجتماعيون أن التنمية الاجتماعية هي توفير التعليم والصحة والسكن المناسب والعمل الملائم لقد رأت الإنسان واستعداداته والدخل الذي يضمن له توفير احتياجاته والأمن والتأمين الاجتماعي لكل مواطن بالإدلاء بصوته في كل ما ذكر وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه.

وللتنمية الاجتماعية عند المفكرين والمعنيين بالدراسات الاجتماعية مدلول اجتماعي يختلف باختلاف النظرة الذاتية عند كل منهم **وقد استطاع الدكتور عبد الباسط حيث حصر كل ما جاء في ثلاث اتجاهات أساسية هي:**

١- **الإتجاه الأول**: يشير أنصاره إلى اعتبار التنمية الاجتماعية مفهومًا مرادفًا لاصطلاح الرعاية الاجتماعية والذي يعتبر سمة اجتماعية أخلاقية يحتاج إليها الأفراد والجماعات لتحقيق الأمان بالنسبة لهم.

٢- **الإتجاه الثاني**: يعني أنصاره بالتنمية الاجتماعية مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والمواصلات والانتفاع بالخدمات العامة.

٣- **الإتجاه الثالث**: يرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة.

ويمكن النظر للتنمية في إطار المجتمع المحلي على أنها عملية للتدخل المهني والتفصيلي للعمل مع الشبكة الاجتماعية أو بناء العلاقات بين الناس والمنظمات في منطقة محلية أو مجتمع له اهتماماته الخاصة لتسهيل حل المشكلة المجتمعة وتحسين أنماط تقديم الخدمات وتحسين الأداء الاجتماعي والسياسي لسكان المجتمع المحلي والتأكيد على التعليم الاجتماعي والسياسي، ويتضمن نطاق تنمية المجتمع المحلي (*Scape*) المجتمع بكل أجزائه ومكوناته والأبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الموجودة به والتفاعلات بين أفراده.

والتنمية الاجتماعية مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية مستمرة تنتج من التدخل الإرادي لإحداث التغيرات الوظيفية اللازمة لإعداد وتوجيه وصيانة الطاقات البشرية وحتى تصبح قادرة على الاستفادة من الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع لتحسين نوعية الحياة في مختلف المجالات البشرية.

والتنمية الاجتماعية إذن هي تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها تهيئة المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية[٢٩].

ويعرف (هوبهاوس) التنمية الاجتماعية بأنها العملية التي تتضمن إيجاد خدمات اجتماعية جديدة أو إدخال تعديلات وتغيرات على الخدمات الاجتماعية القائمة بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن لاستثمار قدرات وطاقات الإنسان وهذه

العملية تقوم على مدى مساهمة ومشاركة الأفراد في تنمية وتقدم المجتمع من ناحية وعلى مدى مساهمة المجتمع في توفير الخدمات وتحقيق الرفاهية لأفراده من ناحية أخرى ويتطلب ذلك تحقيق تغييرات جوهرية في النظام الاجتماعي تهدف إلى الرفاهية للأفراد وتطوير وتقدم المجتمع[٣٠].

والحقيقة لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخرى إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الدخل وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية أخرى حيث إن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من أجله [٣١].

دور التعاون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أهداف التنمية في الريف سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية هي الفلاح نفسه الإنسان المستفيد من هذه التنمية وأنه المتأثر بها وهو في نفس الوقت المؤثر فيها ويتوقف نجاح هذه التنمية على اقتناعه بها ووثوقه بفائدتها واشتراكه فيها ومساهمته ومساندته لها باعتبار أن وسائلها مشاريع له ولصالحه وللمجتمع الذي يعيش فيه هذه الأهداف نفسها هي أهداف النظام التعاوني[٣٢].

فالتعاون الزراعي نظام اجتماعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وتحسين ظروف حياته وأن تعيش في مجتمع سليم متأخ متعاون متحاب ويؤدي

التعاون دوره في الوصول إلى هذا الهدف الاجتماعي بوسائل اقتصادية في غالبيتها لأن رفع مستوى معيشة الفلاح وتكوين المجتمع السليم في القرية يستلزم زيادة دخل أهل الريف هذه الزيادة في الدخل تستلزم زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتركيزه وتقليل تكاليفه ثم العناية به في الخدمة ومكافحة آفاته وتسويقه.

ويقاس نجاح الجمعية التعاونية بالقرية بمقدار تأثيرها على مجتمع القرية اقتصاديًا واجتماعيًا.

٣ – البعد الثقافي للتنمية:

لقد بدأ اعتراف الجماعة الدولية بالحاجة لوضع الثقافة في محور عملية التنمية على الرغم من أن ذلك لم يتم بعد على نطاق واسع بحيث ينعكس بشكل علمي فمن المعترف به في المجتمعات الصناعية أن النمو الحقيقي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع احترام البيئة وقيمة الحياة ويعد إهدار الطاقة شيئا ضارًا في هذه المجتمعات حي تعطي أهمية كبرى لقيمة العلاقات الإنسانية وكذلك لأسلوب حياة الفرد والجماعة أما في الدول النامية فقد أصبحت الرغبة في ربط التقدم والعدالة والتضامن مع احترام قيم ثقافية معينة واضحة بشكل متزايد[٣٣] .

ويعد ذلك اتجاهًا مشجعًا ولكن مازال هناك الكثير مما يستوجب عمله قبل أن تتضمن هذه الاهتمامات التي بدأت في الظهور على المستوى العالمي.

لذلك فإنه من غير المفهوم أن توضع برامج التنمية دون أخذ تنوع الثقافات والتفاعل الثقافي بين الأقطار والمناطق المختلفة في العالم في الاعتبار والهدف الرئيسي، من العقد هو إقناع واضعي القرارات سواء في القطاع العام أو الخاص بضرورة أخذ العوامل البشرية في الاعتبار عند تعريف إستراتيجيات العمل من

أجل التنمية وعلى مستوى أكثر عمومية فإن الموضوع يتعلق بالمساعدة في تشكيل طرق جديدة للتفكير تعطي وزنا أكبر للجوانب النوعية والبشرية للتنمية وخلق وعي جديد بأهمية البعد الثقافي في جميع إجراءات التنمية الثقافية هو بناء الإنسان بناءً معنويا ومن هذا الهدف تبرز الأهداف الثانوية ويبرز في نفس الوقت دور الإعلام في تحقيق هذه الأهداف، وتتفق معظم أهداف وزارات الثقافة ووزارات الإعلام في البلدان النامية في مفهوم التنمية ولكن الصعوبة تبدأ مع التطبيق ومع التخطيط الثقافي والإعلامي وذلك لأن العمل اليومي يستوعب في كثير من الأحيان طاقات أجهزة الثقافة والإعلام فيتوه منها الطريق الذي رسمه التخطيط أو يتعذر تنفيذ أمهات الأعمال الثقافية بسبب تركيز الجهد على مانشتات الصحف ونشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون وما حول ذلك.

ويرى مالك بن بني أنه لا يقاس غنى المجتمع بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار يحدث أن تلم بالمجتمع ظروف أليمة كأن يحدث فيضان أو تقع حرب فتمحو منه عالم الأشياء محوا كاملا أو تفتقده إلى حين ميزة السيطرة عليه فإذا حدث في الوقت ذاته أن فقد المجتمع السيطرة على عالم الأفكار كان الخراب ما حقا إذا استطاع أن ينفذ أفكاره يكون قد أنقذ كل شيء لأنه يستطيع أن يعيد بناء عالم الأشياء.

ويشير أصحاب الاتجاه الانتشاري إلى أن التنمية يمكن تحقيقها عن طريق الاتصال والانتشار الثقافي (*Cultural Diffution*) وذلك من خلال انتقال العناصر الثقافية والدول المتقدمة إلى المجتمعات النامية ولكن من الصعوبة بمكان نقل نمط ثقافي من مجتمع معين وتطبيقه بنفس الصورة في مجتمع آخر نظرًا للاختلافات

الكثيرة في الظروف الاجتماعية والملابسات القومية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض [٣٤].

ثالثا: تنمية المجتمع المحلي :

قبل الحديث عن التنمية الريفية والتنمية الزراعية يجدر بنا الإشارة إلى تنمية المجتمع المحلي.

حيث يرى سملزر (*Samelser*) أن المجتمع المحلي يتألف من مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة تربطهم علاقات متشابكة وأدوار وأهداف مشتركة وتحكمهم مجموعة من العادات والتقاليد كأداة للضبط الاجتماعي وتنظيم العلاقات وأنماط السلوك بينهم ومن طبيعة المجتمع المحلي الحياة المشتركة بين أفراده بالإضافة إلى عنصر القرابة بينهم[٣٥].

ويوضح ذلك أن المجتمع المحلي هو المجتمع الذي يمثل نسقًا اجتماعيًا له بناؤه الاجتماعي ووظائفه الخاصة كما أن النسق الاجتماعي (*Social system*) يمثل نموذجا للتفاعل الاجتماعي بين الأفراد والإدارة والأهداف والضوابط الاجتماعية ويتجه الاتصال المباشر بين أفراده في تكوين واستمرار العلاقات بينهم ويتشابه أعضاؤه في أسلوب الحياة اليومية من أفعال وأعمال وعادات وتقاليد[٣٦].

ويعرف (*Sanders*) تنمية المجتمع المحلي بأنها عملية تحتاج إلى تضافر جهود كافة المتخصصين في المجالات المختلفة بالإضافة إلى جهود أعضاء المجتمع نفسه – وينظر إلى تنمية المجتمع المحلي على أنها عملية متكاملة تشتمل على مجموعة من البرامج والأنشطة كمنهج وحركة بمعنى أن تنمية المجتمع المحلي تشتمل على مجموعة من التعريفات منها[٣٧].

١- تنمية المجتمع المحلي كعملية (Process) بمعنى أنها ترتكز على المشروعات والعمليات اللازمة لتقدم المجتمع وتطوره وإحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي لأفراده مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الظروف النفسية والاجتماعية لأفراد المجتمع ويتوقف نجاح أهداف مشروعات التنمية المحلية على تلك الظروف.-

٢- تنمية المجتمع المحلي كمنهج (*Method*) حيث تشتمل على مجموعة من المناهج المستخدمة في عملية التنمية وهي تعتبر إجراءات فعلية تحدد مسارها.

٣- تنمية المجتمع كبرنامج (*Program*) وتشتمل التنمية المحلية على مجموعة من الأنشطة تمثل جوهر البرنامج مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى خلق تنظيم معين.

٤- تنمية المجتمع كحركة (*Movement*) وتهدف إلى التقدم وتحقيق نوع من التنظيم الاجتماعي من أجل إنجاز أهداف تنمية المجتمع وبرامجها المنشودة.

وهناك بعض المفكرين الذين عرفوها بأنها العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزاءها وعن طريق هذا تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع[٣٨].

ومن ناحية أخرى يرى البعض أنها عملية تعبئة وتنظيم جهود المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية

لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والفنية والمالية المتاحة[٣٩].

رابعا: التنمية الريفية:

ارتبطت الاتجاهات النظرية للتنمية الريفية بنشأة وتطور علم الاجتماع الريفي، قبل الحرب العالمية الثانية تغير في ميزان القوى الدولية حيث قفزت الولايات المتحدة الأمريكية لتتزعم العالم الرأسمالي الغربي كما ظهر الاتحاد السوفيتي السابق ليتزعم مجموعة الدول الاشتراكية مقدما نموذجا جديدا للتنمية ينافس به النموذج الغربي وبينهما مجموعة البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي.

ومن ثم بدأت محاولة القضاء على تخلفها وإحداث التنمية لمجتمعاتها وفي هذا المناخ الدولي أخذت النظريات التنموية في الظهور[٤٠].

وتعرفها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بأنها (عملية تنمية شاملة للجزء الريفي من المجتمع) عن طريق التغيرات **التي تمثل في العناصر المتكاملة الآتية:**

أ - التوسع في فرص الاستخدام في كل المجالات الزراعية والصناعة المرتبطة بها.

ب - التوزيع العادل في الدخل لصالح المجموعات الفقيرة وضمان استقرارها من خلال إصلاح نظم الحيازة والجهاز السعري الضريبي.

ج – الاشتراك الفعال لسكان الريف في عملية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي المحلي مع العمل من خلال اعتمادهم على أنفسهم أكثر من اعتمادهم على موظف الدولة[٤١].

وتعرف بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه يتجه لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسبة[٤٢].

وتعتمد التنمية الريفية أساسا على إحساس أفراد هذه المجتمعات الريفية بمشاكلهم واشتراكهم فعليا في الخطة التي يمكن بها مقابلة هذه المشكلات والوصول إلى حل مرض لها وتنبعث برامج النهوض بالمجتمع الريفي من أفراد المجتمع ذاته ويشتركون في إعدادها اشتراكا فعليًا.

وقد تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة فبعض المنظمات والوكالات الدولية تنظر لها على أنها توفير خدمت اقتصادية واجتماعية للمناطق الريفية لتحسين أسباب الراحة بدون أنشطة لتخليق الدخل وتعرفها الوكالة الأمريكية للتنمية (بأنها مجموعة من الأنشطة الخدمية الاجتماعية لتحسين الظروف والأوضاع الريفية المتكاملة على بعض الأنشطة المتعلقة بالإنتاج وتخليق الرجال [٤٣].

وهي إستراتيجية صممت لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة معينة من الناس الفقراء والرعاة الريفيين أو البدويين وتهدف إلى تحول الناس من المناطق الأقل خصوبة زراعية والأنشطة المتعلقة بها إلى تلك التي هي أكثر عائد

عما كان من قبل ثم النظر إلى الاختلال الناشئ بين الموارد المادية والموارد البشرية وأخيرا حشد رأس المال الناتج عن الجهد المبذول في الأرض الزراعية وذلك لخفض نسبة الفقراء وتحسين نوعية الحياة. (٤٤)

والتنمية الريفية *Rural Development* هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التعبيرات البنائية الوظيفية والتي تصب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة مثل التعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية (٤٥).

كما أن التنمية الريفية تعني في الواقع تحسينا لمستوى المعيشة في القرى والمجتمعات الصغيرة وبصفة خاصة من خلال تطوير الزراعة وتحسين استخدام الأرض (٤٦).

ويوجد منظور يوضح نقص رؤوس الأموال في الدول النامية وتأثير ذلك على التنمية الريفية لكون الدول النامية ليس لديها الأساليب التكنولوجية الحديثة ولا تملك رأس المال المطلوب فإنها غالبا ما تستورد هذه التكنولوجيا من الخارج كما تقوم باستكمال رأس المال المطلوب من القروض والمعونات الأجنبية ولعل حركة الثورة الخضراء التي ظهرت في الستينات من هذا القرن والتي نادت بزيادة الإنتاج الغذائي ورفع مستوى الإنتاجية الزراعية وتنمية الحيازات الصغيرة في الريف بتقديم قروض لها هي تحسين واضح لهذا النهج التنموي أثبت قصورًا

في تحقيق التنمية الريفية في هذه الدول لأن معظم الفلاحين في مجتمعاتهم المحلية لم يستطيعوا بسبب الفقر وصغر حجم حيازاتهم استخدام التكنولوجيا الحديثة فقد أوضحت تجارب دول شرق وجنوب آسيا أن أكثر المستفيدين من ذلك هم كبار الزراع على عكس صغار الزراع[٤٧] .

والتنمية الريفية المتكاملة منهج جديد يجمع بين مختلف التخصصات لتنمية المناطق الريفية تنمية شاملة **وعلى مجموعة من الأنظمة المتصلة الحلقات وهي**[٤٨]:

أ - النظام القومي للإنتاج وهو زراعي أساسا.

ب - النظام القانوني الطابع الذي يحدد حقوق استخدام الأرض وتوزيع دخل الإنتاج في المناطق الريفية.

ج - النظام المسئول عن اتخاذ القرار الذي يتحدد بهيكل السلطة وإمكانيات استغلال فرص مشاركة سكان الريف على نحو فعال في عملية التنمية.

د - قيام التنمية الريفية المتكاملة على فلسفة معالجة المشكلاَت الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب يتناول كل المشكلات في ذات الوقت دون تفضيل واحدة على الأخرى.

بل هناك من يضيف أن ملامح المشروع التجاري الكبير قد أخذت تزداد في هذه البيئات الريفية بالنسبة للمزرعة الكبيرة وتتناقض مع الأنماط العامة للتغير في الأسرة القروية فبدلا من تناقص الوظائف الاقتصادية للأسرة ازدادت هذه الوظائف نموًا كما ازدادت التطلعات إلى توسيع مجال الوظائف الثقافية والتربوية وغيرها وكان من آثار ذلك ازدياد للمتطلبات الاقتصادية عند أصحاب المشاريع

الزراعية الكبيرة بحيث أصبحت تمتص قدرًا كبيرًا من عائد النمو الجديد في العمليات الإنتاجية كما أصبحت تفرض نمطا معينا من الأسرة يفتقر إلى الانسجام ولم يعد قادرًا على الوفاء بمطامح الأفراد وتطلعاتهم **نتيجة لوجود نزعتين متناقضتين هما**[٤٩]:

- الازدياد الملحوظ في تطلعات الأفراد.
- وأنماط السلوك التي تفرضها طبيعة الحياة القروية والعمل الزراعي.

ويكاد يجمع مختلف المهتمين بالتنمية الريفية في مصر على أن المرأة تعد قوة إنتاجية واضحة في الريف المصري وأنها تلعب دورًا بارزًا في اقتصاده فمن جهة تقوم المرأة بمساعدة الرجل في أعمال الحقل المتنوعة ومن جهة أخرى فهي تتحمل المسئولية المباشرة عن المخازن العائلية الاستهلاكية والإنتاجية وهي التي تعد التقاوي المتبقاه من محصول العام السابق لاستخدامها في الفترة الإنتاجية الجديدة ومسئولة أيضا عن تجميع السماد البلدي المتراكم في حظيرة الماشية. الملحقة بالمنزل تمهيدا لنقله إلى الحقل[٥٠].

والمقصود بالمشاركة التنموية للمرأة تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي والتي تؤدي إلى إحداث التغيير تسهم في تحقيق درجة من التقدم [٥١].

ولا يمكن للقرية المصرية أن تدخل إطار التنمية من خلال مشروعات تربية الدواجن والمشروعات الحرفية والملابس والتطريز وإنما لابد من تصنيع الريف بحيث يصبح قوة منتجة محسوسة معروفة وتكون له منافذ تسويقية قادرة على توزيع منتجاته بشكل جيد ولصالح المنتجين لكن مازال هناك كثير من الجوانب

الإدارية المؤسسية والتنظيمية في حاجة إلى نقاش فمازالت القرية في حاجة رغم مشروعات التنمية المتكاملة التي يقتصر العمل فيها على اختيار قرى انتقائية وتجئ قضية التنمية البشرية في القرية وما يرتبط بها من قضايا في المقدمة وأهمها التي لابد من مواجهتها كجزء أساسي لتنمية القرية ويجب أن تشير هنا إلى تناقض واضح في القرية المصرية فبينما تعطي القرية في مصر معدلا من أعلى المعدلات الإنتاجية في الإنتاج الزراعي وهو مصدر الدخل الرئيسي للسكان في الريف وإحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد المصري فإن البيئة التي يعيش فيها هذا المنتج الزراعي الذي يعطي معدلات إنتاجية من أعلى المعدلات الإنتاجية في المحاصيل الحقلية والبستانية فالعالم يعيش في بيئة غير مناسبة وعلى الرغم من جهود الحكومة في توفير الكهرباء للقرية والمياه فإنها مازالت تحتاج إلى الكثير[٥٢].

وعندما أشرنا إلى أن التنمية نوع من التغيير فإننا نقصد نفس ما أشار إليه العالم (باتن) من أن التنمية كسياسة عامة تستهدف تغييرًا حضاريًا شاملاً للمجتمع جميعه بما يعني تغيير الهدف من الحياة ونمطها فضلاً عن أساليبها ووسائلها ومن ثم تصبح بحق التنمية كما وصفها (منسلر) أعظم اختراع اجتماعي ظهر في عصرنا الراهن.

وإذا ما أخذ في الاعتبار النواحي التي سلف عرضها عن مفهوم التنمية على محوري الهدف والأسلوب وأيضا عن أهمية التكامل والشمول في التغيير التنموي فإننا يمكن أن نستخلص مفهوما محددا للتنمية المحلية يتركز في أن التنمية المحلية عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا يقوم بها أساسًا أبناء المجتمع المحلي بنهج

ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى[٥٣].

وفي إطار العمل الجاد في الخطة الخمسية الجديدة للتنمية فإن المطلوب هو وضع خطة قومية شاملة ومتكاملة لدور وسائل الإعلام في التنمية الريفية الشاملة وبمفهوم متكامل يرتبط بين دور أجهزة الإعلام والصحافة العامة والصحافة التعاونية ووسائل الاتصال الجماهيرية ودور أجهزة الاستعلامات والثقافة الجماهيرية والأحزاب ومجلس الإعلام الريفي وذلك باعتبار أن قضية التنمية قضية قومية وهي قضية حياة أو موت تكون بها أو لا تكون[٥٤].

خامسا: التنمية الزراعية:

يعتبر القطاع الزراعي أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد القومي المصري فهو القطاع الذي يسهم بنحو ٣٠٪ من الدخل القومي وعن طريقه يتم إنتاج كثير من المواد الأساسية اللازمة للصناعة وبالتالي فهو يساعد على توليد دخول في قطاعات غير زراعية ويعمل نحو ٥٥٪ من جملة عدد السكان بالقطاع الزراعي ويمثلون نحو ٤٥٪ من جملة القوى العاملة.

وتمثل الصادرات الزراعية مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي ثم تساهم بنحو ٦٥٪ من جملة الصادرات هذا بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي هو القطاع الذي تعتمد عليه مصر في تحقيق الأمن الغذائي ولمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء وسد الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر والتي نتجت عن زيادة السكان بنسبة ٣٨٪ في الوقت الذي لم تزد فيه الرقعة الزراعية عن ٢٥٪ تبلغ جملة المساحة القديمة المنزرع نحو ٥٫٨ مليون فدان وتم إضافة مساحة ١٫٠٢ مليون فدان إليها بعد

استصلاحها وتعمل الدولة على رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية ودفع الطاقات السكانية والمتاحة في ها القطاع وذلك لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

ويجب تعبئة الموارد الزراعية المتاحة بدرجة عالية من الكفاءة للحد من مشكلة استيراد الغذاء وهناك بعض المعطيات الضرورية اللازمة للحد من الفجوة الغذائية الزراعية **وهذه المتطلبات هي** (٥٥)

١- توفير تكنولوجيا زراعية متقدمة ثبت نجاحها في الزراعة المصرية خاصة في مجال التكنولوجيا البيولوجية المتمثلة في أصناف عاليه الغلة خاصة في مجال الذرة الشامية والذرة الرفيعة والقمح وبعض أنواع الخضر.

٢- الآثار الواضحة لتحسين المعاملات الزراعية على الغلة الغذائية مثل التسميد والميكنة لمقابلة الاتجاه الحالي لنقص العمالة.

٣- ضرورة الاستغلال الكامل للأراضي الجديدة التي تتم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ والتي مازالت إنتاجيتها متواضعة بكل المعايير الاقتصادية.

٤- الطلب المتزايد للصناعة على بعض السلع الزراعية مثل القطن والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية.

٥- إعطاء الاهتمام الأكبر لمجموعة الحبوب إذ أنها المكون الرئيسي لغذاء الإنسان المصري حيث تمده بحوالي ٧٠٪ من الاحتياجات الحرارية والبورتين فضلاً عن أهميتها في صناعة الأعلاف.

٦- التوسع في مشروعات الصرف المغطى والعام وتحسين الري خلال سنوات وما لذلك من آثار تحسين التربة الراعية هذا بالإضافة إلى التوسع في برنامج تحسين التربة.

٧- توجيه الاستغلال الزراعي خلال السنوات الخمس القادمة نحو تحقيق الميزة النسبية المحصولية المصرية خاصة المحاصيل التصديرية الرئيسية مثل القطن والأرز والخضر والفاكهة مع المحافظة على توازن مرغوب بين المحاصيل الغذائية والتصديرية محاصيل الأعلاف.

٨- إن رفع معدلات النمو في الزراعة لا يتوقف فقط على حجم الاستثمارات الموجهة بل يتوقف بصفة رئيسية على كفاءة استخدام هذه الاستثمارات.

٩- تحقيق عائد مجز للمزارعين يعتبر شرطا ضروريا لتنمية الإنتاج.

١٠- تحقيق معدلات عالية للتنمية الزراعية يتطلب التعاون الوثيق بين الهيئات والوزارات المرتبطة بها.

وإذا كانت أهداف السياسة الزراعية هي تحقيق العمالة في توزيع الدخل داخل القطاع الزراعي ذاته وفيما بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات وكذلك تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى في مجال الزراعة أي تحقيق أقصى دخل زراعي قومي ممكن من المواد المستخدمة.

كل هذا يدعو الصحافة الزراعية والتعاونية إلى تبني أهداف السياسة الزراعية والمطالبة بترشيد الاستهلاك في الموارد الغذائية.

كما أن الصحافة الزراعية مطالبة بتوضيح خطر الفجوة الغذائية على الاقتصاد المصري والخوف من وقوعه تحت رحمة اقتصاديات الدول الأجنبية

وضرورة التوسع الأفقي والحفاظ على الرقعة الزراعية الحالية والنهوض بتحسينها وزيادة خصوبتها والاهتمام بالتوسع الرأسي لزيادة الغلة الغذائية.

ويعتبر الغذاء مطلبًا رئيسيًا وحاجة من حاجات الإنسان الأولية ويتمثل إشباع هذه الحاجة مشكلة من أهم المشكلة الحيوية في الدول النامية. حيث تشكو جميعها من نقص الغذاء وجمهورية مصر العربية بدورها كدولة نامية تعاني من أزمة الغذاء وتوفير الطعام لكل فرد ولهذا تتصدى الدولة لحل هذه الأزمة بكل طاقاتها عن طريق الدراسات والمشروعات المتعددة[٥٦].

obeikandl.com

هوامش الفصل الأول

١- **فوزية حمود حسن:** دور المرأة في التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والإرشاد، كلية الزراعة فرع بنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩١، ص٢.

٢- **المرأة والتنمية في الثمانينات:** بحوث ودراسات، المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨ – ٣١ مارس، ١٩٨١ ص ص ٣٦، ٣٧.

3- Hurray, G. Rass Commenity argriration. Harper and Brathers Publishing. N.X. 1955, p.6.

٤- **محمد زكي شافعي:** التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧٠، ص٧٨.

٥- **أحمد زكي الإمام:** الجمعيات التعاونية أنواعها ووظائفها ودورها في التنمية الريفية المتكاملة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٩٥.

٦- **لويس كامل مليكه:** ورقة عمل (بين الإعلام والتنمية المؤتمر السنوي للإعلام الداخلي)، ١٩٩٥، ص١٠.

٧- **ولبرشرام:** أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية، ترجمة محمد فتحي، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٢٣.

٨- **فاروق أبو زيد:** ورقة عمل بعنوان (ملاحظات حول الوظيفة التكاملية لوسائل الإعلام بالمحليات)، المؤتمر السنوي للإعلام الداخلي، القاهرة، ١٩٩٥ ص ١١.

٩- مجدي حفني: مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٤.

١٠- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط٣، مكتبة وهبة القاهرة، ١٩٧٧، ص٩١.

١١- حمدي حنضل: ورقة عمل بعنوان (تحديات الإعلام الداخلي ودوره في التنمية الشاملة، المؤتمر السنوي للإعلام الداخلي)، القاهرة، ١٩٩٥، ص١.

١٢- محمد السيد أيوب: الفلاح المصري عبر التاريخ، مطبعة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٩٥.

١٣- عبدالرحمن الصالحي: الدور التنموي للأمم المتحدة، مجلة النيل، العدد رقم ٦٢ – ٦٣، أكتوبر ١٩٩٥، ص ٤٦.

14- Eugen Pusic: Social Welfare and Social Development Geure Bardrecht Geure Bardrecht, London, 1972, p.99.

١٥- محمد حسني أمين: الحق في التنمية هل نجحت الأمم المتحدة في تحقيقه، جريدة الأهرام، العدد رقم ٣٩٨٠٨، ٣ ديسمبر، ١٩٩٥، ص١٠.

١٦- أنور عبد الملك، هيناه كاوتري، برنارد روزييه، لي تانه كهوي، مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية، ترجمة محمد حسام محمود، الشعبة القومية المصرية لليونسكو، القاهرة، مطبعة التقدم، ١٩٨٨، ص ١٤.

١٧- سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية للمجتمعات الريفية والحضرية والصحراوية، مطبعة وهدان، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٥٦، ٥٧.

١٨- إقبال الأمير السمالوطي: قراءات في التنمية الاجتماعية، مطبعة وهدان القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٣، ١٤.

١٩- شمس الدين خفاجي، أحمد شمس الدين خفاجي: تشريعات تعاونية، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١١، ١٢.

٢٠- السيد الحسيني: التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية، مطبعة دار المعارض بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص٥.

21- Sanir L. Ghabbour Mahamed. Ayyad the State of the Rural arniranst in Developing Countries "Acodeny of Scientlaeic Research and tecalagy caire, Egypt, 1990, p.7.

22- A Dly Saliman, social Development in the new rural Communities in Egypt. Studies on the formation and Development of new rural communities in Egypt Darel Tawen Press, Cairo, 1973, p.7.

٢٣- محمد علي غريب: دور الإذاعات الإقليمية في تنمية المجتمع المحلي دراسة مقارنة على إذاعة القناة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب جامعة الزقازيق، قسم الإعلام، ١٩٩٣، ص٩.

٢٤- سلامة أبو زيد: ورقة عمل بعنوان (دور الإعلام في التنمية الريفية) مقدمة لندوة دور الإعلام في التثقيف التعاوني الزراعي – مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، ٢٨ – ١٩٨٣/٨/٣٠، ص٢.

٢٥- عبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية ١٩٨٥، ص ص ٤٤ – ٤٥.

26- Morgan and others. Reading in Cinomic Development Wasworth, Publishing Company, California, 1963, p.14.

٢٧- مجلة النيل: الدور التنموي للأمم المتحدة، الهيئة العامة للاستعلامات مطابع التنمية، العدد ٦٢ – ٦٣، أكتوبر، ١٩٩٥، ص ٥٤.

٢٨- محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي، ١٩٨٨، ط٤، ص ص، ٢٥، ٢٦.

٢٩- عدلي سليمان: العمل الجماعي والتنمية من منظور الخدمة الاجتماعية مطابع الدار البيضاء، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٥٣، ٥٤.

30- Hobhouse, Social development its nature and condition Allen and Uniuin Ltd, London, 1966, p.75.

٣١- عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع الإسلامي، مكتبة نهضة الشرق، ط١٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٣.

٣٢- علي عبد الرحمن: التعاون الزراعي في مرحلة جديدة، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، سلسلة التثقيف التعاوني، العدد رقم ٣، مطابع دار الهلال سلامة، الزقازيق، ١٩٨٣، ص٦١.

٣٣- اليونسكو: دليل عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية، ١٩٨٨ – ١٩٩٧ ص١٣.

٣٤- إسماعيل عبد الباري: أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ ص٦٠.

35- Samelser, Sociology Jhon Wiley and Berkely California Sons, Inc. New York, 1967, p.86.

36- Werrg. Bennis and others, the Planning of change Holt Rine Hart and Winson, N.X. 1961, p.400.

37- Sanders, The Coraminity. The ronale press company New York, 1958, pp.406-407.

٣٨- أيمن أحمد أنسي الإسكندراني: ردود النقابات العمالية في تنمية المجتمعات المحلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة – جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨١، ص٣٨.

39- Ronald dore and Zoemars, Community development London, Cronn Heb. 1987, p.14.

٤٠- محمود عودة: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، ص ص ٨، ١٣.

٤١- محمد رياض الغنيمي: طرق وأساليب إدارة التنمية الريفية، الكتاب السنوي للتنمية الريفية، العدد الثاني، ١٩٨٤، ص١٣٢.

٤٢- سوسن عثمان عبد اللطيف: التنمية المحلية للمجتمعات الريفية والحضرية والصحراوية المستخدمة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥ ص١٢٢.

٤٣- صلاح الدين منسي: تنمية القرية المصرية بين الاعتماد على الخارج والاعتماد على الذات، دراسة سوسيولوجية لقرية مصري، مكتبة دار التأليف القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٠.

44- Gazendro Singb: Rural Development Shnalyys Bankok. Thailand, 1977, pp.3-4.

٤٥- كمال التابعي: القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، دراسة علم الاجتماع الريفي، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٠، ص١٧.

٤٦- مرجع المعلم في بيولوجيا المجتمعات البشرية للدول العربية اليونسكو، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٦٧.

٤٧- دار بصام: انعكاسات حول تشخيص نمط القرى السائد لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة وتطبيقاتها في دول العالم الثالث، ندوة المرأة الريفية في الوطن العربي، ترشحها الإدارة الاجتماعية للأمانة العامة بجامعة الدول العربية، ١٩٨١، ص٢٣.

٤٨- محمد رشاد: تجربة من مصر الإعلام والتنمية في المجال الزراعي والتعاوني مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٥٨، ١٩٩٠، ص١٤٣.

٤٩- **محمد الجوهري، علياء شكري**: علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٧١.

٥٠- **إبراهيم محرم**: إدماج المرأة في برامج التنمية الريفية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٩، ١٩٨٥، ص ص ٤٩، ٥٠.

٥١- **آمال حسن الغزاوي**: الموضوعات والقضايا التي تعالجها برامج المرأة في التلفزيون المصري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٦٤، ٦٥.

٥٢- **جريدة الأهرام**: تصنيع الريف هو طريق التنمية، العدد رقم ٣٩٨٢٥، ٢٠ ديسمبر، ١٩٩٥، ط٢، ص١٤.

٥٣- **إبراهيم محرم**: التنمية الريفية، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، سلسلة التثقيف التعاوني، العدد ١٢، مطابع انترناشيونال، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٢، ١٣.

٥٤- **سلامة أبو زيد**: دور الأعلام في التنمية الريفية، ورقة عمل لندوة دور الإعلام في التثقيف التعاوني ٢٨ - ١٩٨٣/٨/٣٠، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، الإسماعيلية، ص١٧.

٥٥- **كمال حمدي أبو الخير**: تنظيم الملكية الزراعية، دراسة مقارنة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص٤١٧.

٥٦- **أسما حسين حافظ**: الصحافة والأمن الغذائي، دراسة تحليلية لدور الصحف اليومية حيال مشكلة الغذاء في مصر، رسالة ماجستير، ص١.